تاريخ التجارة فى عصر محمد على

مصادره ووثائقه

لم يدرس موضوع التجارة المصرية بصفة عامة ، والتجارة فى عصر محمد على بصفة خاصة ، دراسة مفصلة فى مرجع خاص ، أنما وجدت نواحيه فى مصادر متفرقة ، وذلك هو الدافع لنا لبحث هذا الموضوع بحثاً مفصلا قائماً بذاته ، يكشف عن سياسة محمد على فى شئون التجارة ، والمقومات التى استندت إليها الحكومة لتنظيم مسائل التجارة ، والنهوض بها فى شتى النواحى ، حتى أصبحت التجارة عملا حكوميا يدر الربح الكثير ، مما زاد من إيرادات الدولة . وحمل هذا النشاط مدى العلاقات التجارية بين مصر وأجزاء الإمبراطورية المصرية ، والبلاد الأجنبية وغيرها .

وإذا أردنا أن نعالج المصادر التى تعرضت لهذا الموضوع نجدها مقسمة إلى الأقسام الآتية :

أولا : المراجع العامة :

تعرضت هذه المراجع لدراسة عصر محمد على ، وقام بتأليفها الأجانب الذين كانوا فى خدمة الدولة فى هذا العصر ، تعرضوا لموضوع التجارة من ناحية الوصف غير الدقيق فى كثير من الأحيان ، وقصروا اهتمامهم على إبراز مبدأ الاحتكار الحكومى للتجارة ، ولكن هذه الكتب المعروفة لم تتعمق فى الدرس ، بحيث يمكن أن نلم منها بموضوع التجارة والعلاقات التجارية إلماماً تاما .

ثانياً : الوثائق المطبوعة :

ونقصد أولا الوثائق التى طبعتها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية ، على نفقة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فى نحو ثلاثين جزءاً ، وهى مكونة من عدة مصادر :

(ا) الوثائق الروسية :

جمعها رنيه قطاوى بك فى ثلاثة أجزاء ، والجزء الثانى مكون من مجلدين ، وتصف هذه الوثائق سياسة الاحتكار فى ذلك العصر ، وتظهر العلاقات التجارية بين مصر وروسيا ، وحركة الملاحة بين الإسكندرية والموانى الروسية مثل أودسا فى البحر الأسود ، وتذكر إحصاءات مفيدة عن التجارة فى سنتى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ . وتوضح المقارنة بين أرقام الصادرات والواردات ، واصفة كل نوع ومقداره وثمنه بالروبل ، مبينة أهم البلاد المصدرة ، وأهم البلاد الموردة ، منحدثة عن المنافسة التجارية بين إنجلترا وروسيا على نحو مقارن فى امتلاك أسواق فى بلاد الإمبراطورية العثمانية ودول الشرق الأوسط ومصر خاصة ، مبينة ذلك بحركة تجارة القطن المصرى إلى إنجلترا بإحصاءات هامة من سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٣٧ وفصلت الوثائق تدخل إنجلترا فى مسألة احتكار محمد على للحرير فى بلاد الشام ومطالبة روسيا بجميع الحقوق التجارية التى تمنح سواء لإنجلترا أو غيرها من الدول الأوربية فى بلاد الإمبراطورية العثمانية .

(ب) الوثائق الفرنسية :

وهى المكاتبات التى دارت بين قناصل فرنسا فى مصر والوزارة الفرنسية وقام بجمع هذه الوثائق Driault, Georges Douin, Francois Charles Roux وشرحت هذه الوثائق آراء قناصل فرنسا بالنسبة للاحتكار التجارى ، وتدخل محمد على فى مختلف الشئون الاقتصادية ، كما نوهت عن عجز تجارة فرنسا فى مصر بسبب ضعف رءوس الأموال المستغلة فى التجارة واشتداد المنافسة بين التجارة الإنجليزية والفرنسية من جهة وبين التجارة الفرنسية وبقية الدول الأوربية من جهة أخرى ، وكان مظهر هذا الضعف يتمثل فى اشتغال معظم التجار الفرنسيين فى مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وسطاء للبيوت التجارية الأجنبية طلباً للربح المضمون .

وفصلت هذه الوثائق حركة التجارة المصرية خاصة بين سنتى ١٨٢٨ — ١٨٣٠ ومركز تجارة فرنسا بالنسبة للدول الأخرى ، وأظهرت تلك الدراسة الميزان التجارى بين مصر والدول الأوربية التى تاجرت مع مصر فى تلك الفترة .

وتعرضت هذه الوثائق للمشكلات التى قامت بين محمد على والباب العالى ، من حيث مبدأ الاحتكار بصفة عامة فى مصر ، واحتكار الحرير فى الشام ، وفرض رسوم جمركية متعددة على الواردات الأجنبية

(جـ) الوثائق اليونانية :

وقام بجمعها A.G. Politis ، وأهم ما يتحدث عنه مركز تركيا فى بلاد المورة، ومعاضدة محمد على لها، وقيام القرصنة اليونانية فى بحر إيجه والشواطئ المصرية ، وتعطيل حركة الملاحة ، وتحطيم الأسطول المصرى فى موقعة نفارين ، ثم إحياء العلاقات التجارية بين مصر بعد استقلال اليونان ، وخاصة فى تجارة الخشب الذى كان يجلب من بلاد المورة والجزر القريبة منها .

(د) الوثائق الإيطالية :

وقام بجمعها A. Sammarco . وتوضح العلاقات التجارية بين مصر وسردينيا وتريسته وليفورنه ، من تصدير غلال مصرية مقابل قيام محمد على ببناء سفن لمصر فى تلك الثغور .

(هـ) وثائق الشام :

تقع فى أربعة أجزاء جمعها الدكتور أسد رستم ، وطبعتها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية ، وهى تبحث فى أحوال بلاد الشام تحت الحكم المصرى ، والتنظيمات الإدارية والتجارية إبان الحكم المصرى فى تلك البلاد، وتنظيم الزراعة، وبخاصة نشر زراعة القطن ، والاهتمام بالحرير وتجارته، وتعدين الحديد والفحم والنحاس وغيرها من المعادن ، وقطع الأخشاب وبخاصة من منطقة العلائية واللاذقية ، مما يبرز الموارد الطبيعية والتنظيمات الاقتصادية والعلاقات التجارية التى نشطها محمد على — تحت إشراف الحكومة — بين مصر وتلك البلاد .

(و) الفرمانات السلطانية :

وهى ملخص الفرمانات السلطانية التى صدرت من حكومة تركيا إلى ولاة مصر من ١٥٩٧ — ١٩٠٤م، وقام بإعدادها وترجمتها من التركية إلى الفرنسية

حايم ناعوم أفندى ، بأمر من المغفور له الملك فؤاد الأول .

ويظهر فى هذه الفرمانات مدى التزام مصر بالجزية ، وبمخصصات معينة من الغلال والحبوب والعدس والأرز للأسطول العثمانى ، وما يجب أن يتبع فى الإدارة والحكم وفى المعاهدات التجارية والمكوس الجمركية .

(ز) Bowring. J. : Report on Egypt and Candia, 1940.

جاء الدكتور جون بورنج إلى مصر سنة ١٨٣٨ ، ودرس أحوال البلاد من جميع نواحيها . وطبعت الحكومة البريطانية تقريره سنة ١٨٤٠ ، وقد وصف فيه نظم التعليم والمدارس والسكان والعادات ونواحى الحضارة ، أما ما جاء فى التقرير خاصاً بمسائل التجارة ، فأظهر سياسة الاحتكار التجارى وتجارة الموانى مفصلة فى سنى ١٨٢٣ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ودرس الصادرات والواردات مقدرة بالريال الاسبانى ، ثم قارن إحصاءات سنة ١٨٢٤ بإحصاءات سنة ١٨٢٦ ، مبيناً ميزان مصر التجارى مع الدول المختلفة . وتعرض للعلاقة بين مصر وإنجلترا ، وحركة النقل بين إنجلترا والهند عن طريق مصر ، وإحياء الطريق البرى ، كما نوه بأهمية بيت Briggs فى هذه الحركة ، وأثبت أسماء التجار الإنجليز الذين يمارسون التجارة فى البلاد .

ثالثاً : الوثائق غير المنشورة :

اهتمت الوثائق غير المنشورة كل الاهتمام بإظهار ناحية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأوربية ، وذلك طبيعى فإن القناصل أصحاب هذه الوثائق كانوا أكثر اهتماما بالمسائل المتعلقة بمصالح بلادهم التجارية .

أما الإدارة التجارية ومقومات التجارة ، والنظم والقوانين التى تمس حركة البيع والشراء ، والتصدير والاستيراد والمعاهدات التجارية ، والتعاريف الجمركية ، ففصلتها الوثائق (المحلية) غير المنشورة ، وتوجد فى دار المحفوظات بالقلعة ، ونقل الجزء الأكبر منها إلى قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين العامرة ؛ وهذه الوثائق مدونة أو محفوظة فى دفاتر أو محافظ كالآتى :

	العدد
١ — محافظ ديوان التجارة	١٧
٢ — محافظ الخزينة المصرية	١٢
٣ — دفتر الترتيبات الأساسية	١
٤ — دفتر مصلحة الحرير	١
٥ — محفظة الميهى (وبها المعاهدات التجارية والرسوم الجمركية)	١
٦ — محفظة جمرك الإسكندرية	١
٧ — محفظة محافظة رشيد	٢
٨ — محفظة دمياط	١
٩ — محفظة السويس	١
١٠ — محافظ « ذوات »	٥
١١ — دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات	١
١٢ — محفظة ديوان إيرادات	٢
١٣ — ملخص أوامر المعية (فيشات تركى وعربى)	٩ (علب)
١٤ — دفاتر عربى ديوان التجارة	١٠
١٥ — دفاتر مجلس ملكية	٨
١٦ — محافظ شورى المعاونة	٥
١٧ — محافظ بحريرا	١٩
١٨ — دفاتر المعية	٨٩
١٩ — دفاتر عابدين	٤
٢٠ — الوقائع المصرية كاملة	
٢١ — دوسيه الأرشيف الأمريكى (بعثه هودجسون Hodgson ، وبعثة G. Glidon	

ونستعرض هنا طائفة من أهم الوثائق التى ترينا بعض نواحى الدراسة للهيكل التجارى الذى يعتبر أساس النهضة فى عصر محمد على .

١ — إن أهم الأوامر التى ترسم سياسة محمد على التجارية أمره فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١هـ (١٨١٦م)، وهو منشور فى تقويم النيل (ج ٢، ص ٢٥٦) حيث أعلن محمد على أنه احتكر محصولات مصر، وأصبحت تجارتها مقصورة على الحكومة ، لأنه امتلك الأرض ووزعها على الفلاحين ، وأنشأ ديوان

الأصناف سنة ١٢٣١ هـ، وأعلن الطريقة التى يعتزم أن يسير عليها مع الفلاحين .

وفى دفتر عابدين (رقم ٢٢٤ مكاتبة ٥١٢، فى ٢٦ جمادى الثانية ١٢٥٥هـ)، تظهر لنا نظرية محمد على الاقتصادية، إذ يقول إلى حكمدار السودان ."ولما كنا نعتقد أن الزراعة والتجارة هما دعائم عمران البلاد وعماد الحكومة" أى أنه إذا أراد أن تكون حكومته قوية أن تقبض على الزراعة والتجارة .

وترينا الوثائق اليونانية التى تبودلت بين« توسيجه » والوزارة أن محمد على أعلن فى ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ – إلى قناصل الدول – انتهاء الاحتكار فى مصر ، ولكن تدريجاً ، وينصح ذلك فى أمره إلى البك الترجمان فى وثيقة رقم ٣٤٤ فى ٢٢ شوال سنة ١٢٥٧ هـ ، مخاطباً قنصل عام إنجلترا بقوله ". وبما أننى أعلم جيداً أن إلغاء نظام الاحتكار والأخذ بنظام التجارة الحرة يوجبان رفاهية كل أمة ، فكنت أبلغت صديقنا المشار إليه ، (قنصل عام إنجلترا) ، أننى وإن كنت أتوق إلى تحقيق هذه الأمنية غير أنها أمر حدثا فى هذا البلد كما يعلمه الجميع ، فلا يمكن حصولها دفعة واحدة ، وإنما يجب أن تراعى سنة التدرج مع العناية بحالة الأهلين وتوفر الأمن لهم ، كما يحدث فى البلاد الأخرى المتمدينة . وكنت قلت لا يشددوا على، وليتركونى وشأنى بعض مدة ، فإنى أوفق لحل مسألة التجارة الحرة حلا يرضاه هو ويرضاه الجميع"

٢ – وثيقة بدون نمرة فى محفظة ٣ ديوان التجارة سنة ١٢٦١ هـ .

تكشف لنا هذه الوثيقة كيف كان قلم التجارة قلما صغيراً تابعاً للخزينة الخديوية، لغاية سنة ١٢٣٩ هـ ، ثم ترينا الوثيقة ٢٧٨ بدفتر ٢١ معية تركى المؤرخة فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥) كيف أنشىء ديوان التجارة بالإسكندرية ، واختار محمد على ترجمانه بوغوص يوسف ناظراً لهذا الديوان . وتؤكد الوثائق الفرنسية الأمر الذى ذكره قنصل فرنسا فى مكاتباته ونشرها Driault فى كتابه : Correspondance des Consuls de France en Crête. ، والمكاتبة من Malivoire إلى Baron de Damas فى ٤ يناير سنة ١٨٢٦ م .

٣ – قانون سنة ١٢٥٠هـ، وقانون ربيع الثانى سنة ١٢٥٣هـ، وقانون سنة ١٢٦١هـ .

ترينا هذه القوانين ، طريقة البيع التى رآها محمد على سواء أكان بالاتفاق مع كبار المصورين أو بالمزاد ، وإشراف الموظفين على هذه السياسة ، وطريقة

معاملة الحكومة للأهالى ، وواجبات الأهالى قبل توريد محصولاتهم للشون .

٤ — (ا) قانون رجب ١٢٤٥ هـ (مأموريات نظار خدمة الأشوان المعدة للنواحى)

(ب) خلاصة صادرة من شورى التفتيش ، فى ٢١ رجب سنة ١٢٥٦هـ ، وأصلها لائحة عملت بمعرفة العمدة الشيخ مصطفى سعد .

(حـ) لائحة صدرت من الشورى إلى مدير عموم أقاليم وسطى ، فى ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧ هـ .

(ء) ترتيب عملية البحور .

كل هذه اللوائح تهدف إلى ترتيب العمل وتنظيم الإدارة ، لتوريد المحصولات إلى الشون ، ونقل الغلات والأرزاق بالنيل للتصدير . فقسم نهر النيل وفرعيه : رشيد (البحر الغربى) ودمياط (البر الشرقى) إلى أقسام ، وبين « الموردات » والشون التابعة لكل قسم ، وكان عددها ١٤٣ شونة ، ورتب إدارة الشون وواجبات موظفيها من ناظر وكاتب وكيال وقبانى وسمسار ، وكيفية توريد المحاصيل ، وحفظ عيناتها لمعرفة رتبها ، وفصلت ذلك بالنسبة للكتان والغلال والقطن ، ونظمت طريقة قيود الدفاتر بين الصراف والشونة ، وبين الصراف والمديرية ، وبين المديرية والترسانة لترتيب عملية النقل ، وضبط الوزن والكيل والتسعيرة .

٥ — ترتيب ترسانة بولاق :

أنشأ محمد على ترسانة بولاق سنة ١٢٢٤هـ ، بسبب إعداد الحملة الوهابية ، وأخذت أعمالها تتسع بعد ذلك حتى وضع لها ترتيباً ضخماً ، وقانوناً خاصًّا فى ٨٠ مادة ، وينقسم هذا القانون إلى ثلاثة أبواب :

(ا) الأول منه خاص بالنقل البحرى ، وشرحت نظمه فى ٢٦ مادة .

(ب) الثانى منه خاص بصناعة القوارب وتشغيلها وصيانتها وتعميرها فى ٢٧ بنداً

(جـ) الثالث منه خاص بالجزاءات والعقوبات فى ٢٧ بنداً .

وجاء فى هذا القانون أن عدد الموردات ٣٩ موردة ، يشرف عليها ١٢٣ موظفاً ، وعدد المراكب ١١١٥ مركباً تنقل محصولات القرى المتجمعة فى ١٤٣ شونة ، وكانت حمولة المراكب ٣٣٢,٢٣٥ أردباً تحملها دفعة واحدة ويوضح هذا

القانون اختصاص مديرى ونظار البحور ومعاونيهم والقبودانات ورؤساء المراكب، وإعداد المراكب وطريقة تنظيفها وتعميرها ، وترتيب عملية الشحن وطريقة ضبطها وكيفية التسليم والتسلم .

٦ — أمر فى ٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ هـ (تعريفة المسكوكات) .

أمر كريم فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ (إنشاء البنك) .

يعلن محمد على أمره فى الوثيقة الأولى أن الباشمعاون الديوان أن يعلن بين الناس أسعار المسكوكات المتداولة فى مصر بواسطة الضربخانة ، وفرض عقوبات شديدة على الذين يتلاعبون . غير أن أعمال المضاربة استمرت فى طريقها ، وظل الناس يتجرون فى العملة ، ويزيفونها . فحاربت الحكومة ذلك بمعاقبة من يغش العملة بالحبس طوال حياته فى اللبان ، كما لجأت فى حل مشكلات النقد إلى لجان ومجالس من الإخصائيين يدرسونها ويرفعون إلى محمد على تقريرهم فيها . فى الوثيقة الثانية مشروع إنشاء « بنك » تموله الحكومة ، بمشاركة المسيو مخالى (يونانى) ، والمسيو بسطره (فرنسى) ، على أن يكون مقر البنك مدينة الإسكندرية مركز التجارة وميناء رسو الأسطول التجارى الذى يربط مصر بالأسواق الخارجية .

وكان الغرض من إنشاء هذا البنك (كما جاء فى المذكرة التفسيرية) تثبيت العملة حسب التعريفة التى تصدرها الحكومة بطريقة عملية .

وتشرح هذه الوثيقة كيفية تمويل البنك ، وتحديد طريقة المشاركة بين الحكومة والمؤسسين معها ، وكيفية إدارة أعماله ، ومقدار الفائدة عن مدة التأخير، واتصال البنك بدار السك وطريقة هذا الاتصال ، وفتح حسابات لودائع الحكومة . وقد باشر البنك أعماله مدة سنتين ، وقام بعمله على أتم ما تكون أعمال الصيرفة ، بل كان أكثر شبهاً بنظام البنك المركزى الذى يراد إنشاؤه فى مصر .

٧ — (ا) لائحة ٥ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

(ب) لائحة عملية المشتريات بمجلس الشورى الملكية فى سنة ١٢٥٢هـ .

(جـ) قانون السياستنامة الصادر فى ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .

(ء) لائحة صادرة من الشورى فى أول صفر سنة ١٢٥٧ هـ .

(هـ) لائحة ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ الصادرة بإنشاء ديوان المشتريات

اتبع فيما تشتريه الحكومة من الأصناف اللازمة لمصالحها ، نظام خاص يقضى بأن تشترى هذه الأصناف بأثمانها المقدرة ، وبأسعار مضبوطة يجرى العمل بها فى السوق التجارية ، وألا تشترى كمية من صنف لجهة حكومية يمكن أن يحصل عليه من مخازن جهة أخرى ليست فى حاجة إليه أو يكون زائداً عن حاجتها وغير ذلك من النظم التى تحفظ ثروة البلاد من الضياع ، وتسير دولاب العمل منتظماً .

وتشرح هذه الوثائق حتى إبريل سنة ١٢٦٣ هـ أن هناك قلما من أقلام الديوان الخديوى ، يشرف على المشتريات الحكومية ، وعلى رأسه ناظر يسمى « الأغا ناظر المشتروات » ، وكانت طريقة العمل بهذا القلم هى :

١ — حصر طلبات المشتريات اللازمة لمصالح الحكومة وقيدها فى الدفاتر .
٢ — تسويقها وأخذ عيناتها ومطابقة العينات على المطلوب .
٣ — تحديد الأسعار ، وعمل الاتفاقات النهائية (العقود) ، وإنهاء الصفقات التجارية .
٤ — إجراء التسليم والتسلم ، وإعطاء «الرجعة» ، والقيام بعملية الخصم والإضافة .
٥ — إجراء المشتريات التى تأتى من البلاد الأجنبية .

ثم صدرت لائحة ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ ، وهى منظمة لإنشاء ديوان المشتروات ، وكانت هذه اللائحة تنظيما للعمل وفق تجارب الماضى ، وتبسيطاً للاجراءات مع حفظ أموال الدولة كما جاء بها . "... ولدى الشروع فى فتوح هذا الديوان والأجرى كما استقر عليه الرأى بكل بند ، مما يتضح لسعادة مأمور الديوان من ممارسة العمل من النتائج والفوائد المؤدية ، لحصول الضبط والربط ... " .

٨ — ترتيب مجالس التجار ، فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ هـ .

لم يكن هناك قبل سنة ١٢٥١ هـ قاعدة أو قانون للفصل فى المنازعات بين التجار ، أو تحصيل ديون الحكومة التى على التجار ، ولكن جرى العمل بمقتضى أوامر يصدرها محمد على إلى موظفيه أو يشكل لجان للفحص والفصل .

ولما صدرت لائحة السياستنامة سنة ١٢٥٣ هـ نص فيها على كيفية تحصيل

الديون، وإنشاء مجالس التجار التى لم تنشأ فى وقت واحد، بل مرت على أدوار مخلفة . وكان فى المحروسة « المجلس الأوربى »، للفصل فى المنازعات بين التجار الأوربيين أو بين الأوربيين والرعايا .

وكلف محمد على جمعية من التجار بالإسكندرية لتنظيم المجلس التجارى بالإسكندرية، كى تسير على منواله المجالس التجارية الأخرى ، وبذلك صدر ترتيب مجالس التجار سنة ١٢٦١ هـ، وهو الذى نص على كيفية تشكيل المجلس، من رئيس ومعاون له واثنين من الكتاب وثمانية أعضاء، يشترط فيهم أن يكونوا من التجار البارزين . ووضح القانون كيفية انعقاد المجلس، ورفع الدعاوى والفصل فيها ، وصدور الأحكام ، وتعرض لبيان مبادىء القانون التجارى الحديث من حيث دراسة الكمبيالة ، والديون المعدومة ، والديون المحالة ، وأحكام البيوع التجارية ، وتنظيم دفاتر التجار ، والمعاملات بأوراق مدموغة، كما نص على مقدار الدمغة لكل سند من المعاملات المالية ، والإجراءات التى تتخذ فى حالة إفلاس التاجر ، وعمل السماسرة وحقوقهم. واختتم القانون بكيفية التظلم من قرارات المجلس واستئناف الدعاوى .

٩ — (ا) فرمان فى ٤ شوال سنة ١٢٢٤ هـ .
(ب) فرمان فى ٩ صفر سنة ١٢٣٢ هـ .
(جـ) فرمان فى ٥ محرم سنة ١٢٣٨ هـ .

ترينا هذه الفرمانات كيف أن محمد على تعهد بإدارة الجمارك المصرية ، التزاماً من السلطان، مقابل ٧٥٠٠ كيس فى سنة ١٢٢٥ هـ، وزيدت إلى ٨٥٠٠ كيس سنة ١٢٣٦ هـ ، ثم زيدت إلى ٩٥٠٠ كيس سنة ١٢٣٨ هـ ، تدفع إلى الدولة العلية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر. وكانت الجمارك فى الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والقصير وبولاق ومصر القديمة وباب النصر وأسوان .

١٠ — أمر فى ٧ شوال سنة ١٢٦٠ هـ إلى مدير دنقلة .

يفسر لنا هذا الأمر أنه بعد أن أعدت الحكومة ، فى بلاد السودان الشون ونظمت وسائل النقل ، وراقبت العملة فى السوق التجارية ، أخذت تشترى المحصولات بأسعار حددتها مراعية فيها مقتضى الأحوال . ويقول محمد على لمدير دنقلة فى أمر التسعيرة ، " على أن تراقبوا أسعار الوقت بحسب قلة الغلة

وكثرتها ، حتى إذا وجب الأمر تنزيل الأسعار عدتم إذ ذاك إل تنزيلها " .

هكذا اتبع محمد على فى أسلوبه التجارى القواعد الاقتصادية العادلة ، التى تشيع بيننا فى الوقت الحاضر ، وهو أن السعر فى السوق التجارية يجرى قلة وكثرة حسب قانون العرض والطلب .

١١ — أمر من الجناب العالى إلى حكمدار السودان ، فى ٢١ شوال سنة ١٢٥٧ هـ.

يقضى هذا الأمر بإلغاء جمارك السودان الداخلية ، حتى لا تتعرقل التجارة بسبب كثرة الرسوم الجمركية على البضائع عند نقلها من جهة إلى أخرى . وأنشئت منطقة جمركية فى أسوان ، ومكتب تابع لها فى كورسكو ، وكلف حكمدار السودان بتنظيم العلاقات التجارية بين أجزاء السودان ، بعمل تعريفة ينشرها بين التجار ، وكذلك تنظيم العلاقات التجارية بين السودان والحبشة من جهة ، وكردفان من جهة أخرى .

١٢ — من الجناب العالى إلى الباب العالى ، فى ١٦ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ .

تحدثنا هذه الوثيقة أن التجار النمسويين الذين يتاجرون فى مناطق السودان قدموا احتجاجاً إلى الباب العالى بأن محمد على لا يزال يحتكر تجارة الصمغ والسنامكى ، فرد محمد على بأنه لم يخالف ما جاء فى المعاهدات ، وأن التجارة حرة بقوله ." . . . إن التجارة حرة فى المحصولات الأرضية ، والأمتعة المعمولة ، والأشياء المصنوعة . . . أما السنامكى فإنه خارج عن نظام الاحتكار ، لأنه ينبت من نفسه . فى الأراضى الخالية ، وليس من نوع النباتات التى تنبت على أيدى الناس وتحصد بأيديهم ، فمن أجل ذلك فإنه حق الحكومة وملكها ، ولا يدخل فى نظام الاحتكار ".

وقد استشار محمد على محام أوربى فى هذا الموضوع فقدم تقريره معتمداً على القوانين الأوربية بما يفيد الحجج السابقة .

١٣ — لائحة هامون ، سنة ١٢٥١ هـ . هامون ناظر مدرسة الطب البيطرى فى عصر محمد على .

احتاجت البلاد فى ذلك العصر إلى الماشية لزيادة العمل فى الحقول ، فوجد

محمد على فى بلاد السودان بغيته ، فولى وجهه إليها ، وشرع يجلب منها الماشية اللازمة . ثم اتخذ محمد على من ذلك تجارة درت على البلاد الأرباح الكثيرة ، وجعل يفكر فى سن اللوائح التى تنظم هذه التجارة التى استجلبت قطعان الماشية بالآلاف من جهات كردفان وسنار والنيل الأبيض وسواكن وغيرها .

ولائحة هامون ، نظمت طريقة المحافظة على جلب الماشية ، حتى لا يموت منها عدد كبير يضيع على الحكومة الفائدة المرجوة منها ، فنظمت اللائحة طريقة جلب الماشية بإقامة محطات لها فى الطريق ، وحفرت الآبار ، وبنيت الحظائر ، وأعدت المؤونة ، واتخذت الإجراءات لمكافحة الأمراض التى تفشو بينها .

١٤ — وثيقة بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ ، من أحمد باشا حكمدار السودان إلى المعية السنية .

ترينا هذه الوثيقة كيف قام أحمد باشا بالبحث عن منجم غنى بالذهب ليكون مصدراً يستمد منه محمد على ما يحتاج إليه ، وكيف حدد حكمدار السودان المناطق التى يحتمل فيها وجود الذهب ، مستعيناً فى ذلك بالخبراء الأجانب الذين أرسلهم محمد على لهذا الأمر ، وأهم تلك الجهات هى : حمسة ، ونزيله ، وجبل كيلى ، وجهات فيظ أوغلى .

١٥ — تقرير من إبراهيم باشا إلى سامى باشا ، فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٥٣ هـ

يوضح لنا هذا التقرير كيف أقيمت إدارة خاصة فى بلاد الشام للتعدين ، وعين لها المهندسون والخبراء من الأجانب ، ودفع بهم إلى مواطن الحديد فى لبنان ثم حقول الفحم وغيره فى المناطق ، والقريبة من الشاطىء الشامى . وعين إبراهيم باشا موظفين مصريين ليراقبوا أعمال التعدين وأعمال الخبراء ، ويقدموا له التقارير التى يستدل منها على سير العمل .

١٦ — أمر من محمد على باشا إلى أحمد باشا محافظ مكة ، فى ٢٧ صفر ١٢٣٦ هـ .

يكشف هذا الأمر أن البن كان من أهم السلع الواردة من البلاد الحجازية التى خضعت لمحمد على . ولهذا نشطت تجارته ، ونظمت الملاحة فى البحر الأحمر من أجله ، فألزمت الحكومة المصرية إمام صنعاء بأن يورد سنوياً

٣,٠٠٠ قنطار من البن ضريبة الحكم المصرى فى تلك البلاد ، وكان يرسل محمد على جزءاً منها إلى سلطان تركيا .

وطلب الإمام من ولى النعم أن يعفيه من جزء من تعهداته ، معتذراً بقلة المحصول بسبب الجراد الذى انتشر فى اليمن ، وكذا الأضرار التى أحدثتها قبيلة (يام) بها . غير أن محمد على لم يوافق على إنقاص شىء من هذه الكمية ، وأمر أحمد باشا محافظ مكة ، بإخضاع قبيلة (يام) ، إذا كانت سبباً حقيقياً فى عرقلة إرسال البن .

ووصل مبعوثان إلى محمد على من قبل إمام صنعاء ، فردهما دون أن ينزل عن شىء لهما بقوله " إن أمر البن مربوط بالمقطوعية ، بدل أراضى الحجاز واليمن ، فلا بد من إعطائه كما هو مقتضى الأمر العالى ".

١٧ — من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى ، فى ٢٧ صفر سنة ١٢٤٧ هـ .

ترينا هذه الوثيقة كيف نشطت تجارة البن ، واستأثرت الحكومة بتجارته ، واحتكرت شراءه من بلاد اليمن . وأحال محمد على إدارة هذا الاحتكار إلى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، وفوض إليه أمر تعيين مايتطلبه العمل من الكتبة والنظار والمفتشين ، وأن يعهد إلى «الدقاقين» فى المدن والبنادر لتحميصه وصحنه ، ثم بيعه بسعر معلوم مراعياً ربح الحكومة ، ثم ربح البائع بعد نقص وزن البن من جراء التحميص والطحن . وكان لمصلحة البن حساب قائم بذاته فى كل مركز من مراكز القطر .

١٨ — تقرير فى ١٣ شوال ١٥٣ هـ ، من محافظ جدة إلى الجناب العالى .

يقول التقرير أن بلاد الحجاز واليمن تكثر بها الجمال والبقر والماعز والضأن . وأن محمد على استفاد منها ، وجمع الجلود من هذه الجهات لتسد ناحية من حاجة الجيش والأسطول والأهالى ، إذ صنعت القرب والأحذية والمهمات الحربية المختلفة من هذه الجلود .

وفيما يلى بيان الوارد منها إلى مصلحة الجلود ، فى سنة ١٢٥٣ هـ .

جملى	بقرى	ضأن	ماعز	الجهة
٩	٤٠	٦٣٠	٦٦٩	من بنادر اليمن
٠	١٣	٥٥٣	١٥١	من بنـــادر ينبع البحر
٨٠	٣١٧٠	٢٢٧٠	١٥١٠	من محنا
٣٨٧	٧٨	٦٨٨	١٢٠٨	من مكة المكرمة
٠	١٢	٥٦٥	٣٥٠	من بندر القنفذة
٠	٠	٨٤٥	١٢٨٥	من الحديدة
٠	١٢٠	٢٠٠	٢٦٥	من بندر مصوع
١٤	١٧٠	٠	٠	من بندر سواكن
١٢٠	٥٠	٨٤٠٠	٤٧٠٠	من جده
٦١٠	٣٦٥٣	١٤١٥٢	١١٨٣٥	

١٩ — مكاتبة فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ هـ ، من الديوان الخديوى إلى الخواجة نصر الله ، وإلى محمد درغام .

تشرح هذه المكاتبة كيف عزت المنسوجات المصرية فى أسواق الحجاز واليمن ، غير أنها تعد فى المرتبة الثانية بعد الغلال . وقد أرسلت « البفتة » إلى وكيل التجارة فى جدة لبيعها هناك . ولما كثر تصدير « البفتة » صدر الحرير الإسكندرانى إلى أهل « حضرموت » ، وصدرت كذلك منسوجات القطن المخلوط بحرير هندى إلى الأسواق هناك ، وقد اتخذ من ثمن المنسوجات التى تصدر إلى الأقطار الحجازية رصيد لشراء البن من اليمن .

٢٠ — الوثائق الأمريكية :

(ا) تقرير هودجسون « Hodgson » .

لم يجر التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة مباشرة ، أو على نطاق واسع بل كانت تجارة غير مباشرة ، يقوم بها بيت تجارى فى أزمير . ولدراسة هذه العلاقات ووسيلة تنميتها أرسلت حكومة الولايات المتحدة هودجسون ، وهو الذى كتب هذا التقرير القيم ، وشرح العقبات التى تقوم فى سبيل التجارة المباشرة ، والمحاولات لإنشاء علاقة مباشرة بين مصر وأمريكا .

(ب) بعثة هودجسون إلى مصر :

لما تقلص نفوذ السلطان فى سوريا، وأصبح الأمر فيها لمحمد على، وطبق نظام الاحتكار الذى نفذه محمد على فى مصر، وكان لأمريكا فيها بعثات دينية وعلاقات تجارية ، كلفت وزارة الخارجية الأمريكية . « هودجسون » أحد المترجمين فى المفوضية الأمريكية بالآستانة ، بالتوجه إلى مصر فى مهمة سرية ، وتقديم تقرير عن حالتها السياسية والتجارية . وجاء فى التعليمات التى صدرت إليه فى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٣٣، ما يقضى بضرورة البحث عن مدى استطاعة محمد على عقد المعاهدات التجارية مع الدول ، ومعرفة ميول الباشا نحو الولايات المتحدة وتجارتها ، وحالة التمثيل القنصلى فى مصر . ووصل هودجسون إلى الإسكندرية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٤ . وحادث محمد على وبوغوص فى الإسكندرية وفى سبتمبر سنة ١٨٣٤، ثم رحل إلى القاهرة، وحادث نائب الباشا (الكخيا) حبيب أفندى ، وزار مصانع السكر والقطن ، ورحل عن مصر سنة ١٨٣٤ .

وفى التقرير قائمة بالسلع المصرية المقترح تصديرها من مصر إلى أمريكا وأهمها :

الصمغ العربى ، والصمغ الحداوى ، والبخور — والمر ، والحنضل ، وملح النشادر ، والأفيون ، والسنامكى ، والحناء ، وملح البارود ، وبذر الكتان ، والسمسم ، والعصفر ، وريش النعام ، والترمس .

أما السلع الأمريكية المقترح تصديرها من أمريكا إلى مصر هى :

الفحم — الزفت — القار — القلفونية — أرواح التربنتين — خشب الموجنة — مواد الصباغة — الروم — أوراق الدخان — الطباق — أسماك مجففة — لحوم محفوظة — بسكويت — دقيق — سكر شمع — شاى — صبغة القرمز — منسوجات قطنية — نحاس — رصاص — أخشاب .

(ح) بعثة جليدون إلى أمريكا :

كان « جليدون » تاجراً إنجليزياً ، أقام فى مصر منذ سنة ١٨١٨ ، واشتغل بالتأمين على النقل النهرى فى النيل ، وغيره من الأعمال التجارية .

ثم عين سنة ١٨٣٢ قائماً بأعمال القنصل الأمريكى فى الإسكندرية حتى عين قنصلا لأمريكا فى سنة ١٨٣٥ ، وأرسلت الحكومة المصرية « جليدون » إلى أمريكا فى مهمة خاصة تشمل :

١ — تنفيذ ما أوصت به الحكومة المصرية من صنع آلة لضرب الأرز ، ومعصرة لعصر زيت بذرة القطن ، وقدر ما يعود على الباشا من ربح هذه المعصرة بمليون دولار فى السنة . بعد أن كانت بذرة القطن مهملة .

٢ — إرسال ستة من الصناع والمهندسين الأمريكيين . للاشراف على إقامة آلة ضرب الأرز ، والمعصرة .

٣ — جمع المعلومات من الرسوم والخطط والنماذج والمقترحات التى تهم مصر ، وتيسير استخدام الآلات الأمريكية التى تفيد موارد الباشا .

٤ — تقديم المعلومات اللازمة للتجار الأمريكيين ، عن مصر وتجارتها ، مما يساعد على قيام الصلات المباشرة بين البلدين .

* * *

والخلاصة أن هذه الوثائق تظهر لنا ، الزوايا التى يمكن أن يدرس منها موضوع التجارة فى عصر محمد على ، وهى دراسة تحتاج إلى آلاف الوثائق الأخرى من أوامر ومكاتبات وتقارير ، ورجعنا إليها جميعاً فى بحثنا عن « تاريخ التجارة فى عصر محمد على » . ولا نبالغ إذا قلنا هذا الموضوع يعد الأساس الذى قامت عليه نهضة مصر الحديثة فى عهد محمد على وما تلاه من العهود ، حتى إذا أمعنا التفكير فى نواحى اقتصادياتنا الحاضرة ، ووسائل النهوض بها ، رأينا أننا فى أشد الحاجة إلى دراسة سياسة عاهل مصر الكبير ووسائله فى ترويج التجارة ، وجعلها العنصر الأول فى برنامجه السياسى والاقتصادى .

أمين مصطفى عبد اللا